قال مصدر وزارى كويتى، إن مجلس الوزراء الكويتى فى اجتماعه الأسبوعى أمس الاثنين برئاسة الشيخ جابر المبارك، لم يحسم قرار دستورية الدوائر الانتخابية بعد أن أبلغ أعضاء اللجنة القانونية الوزارية المجلس بعدم حسمهم لهذا الملف.

وذكر المصدر - فى تصريح لصحيفة "الجريدة" الكويتية اليوم الثلاثاء - إن اللجنة القانونية طلبت من مجلس الوزراء إمهالها إلى الأسبوع المقبل للانتهاء من جميع الإجراءات الخاصة بالطعن القانونى والدستورى لوضعية الدوائر الخمس، وأشار إلى أن كل الخبراء أجمعوا على عدم دستورية قانون الدوائر الخمس، وأن الإحالة إلى المحكمة الدستورية باتت مسألة وقت فقط، مبينا أن ما عطل اتخاذ القرار النهائى من قبل مجلس الوزراء هو عدم الانتهاء من بنود الطعن التى تجهزها اللجنة القانونية.

وقال المصدر إن مجلس الوزراء استجاب لطلب اللجنة القانونية بإمهالها حتى الأسبوع المقبل من أجل ضمان القرار الدقيق وتحصين الانتخابات من أى شائبة مستقبلية من جانب، وحماية الحكومة لنفسها وقراراتها التى تتخذها من جانب آخر، وأوضح أن رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك أبلغ مجلس الوزراء بأنه لا مانع من التأخر فى إحالة الدوائر الخمس إلى المحكمة الدستورية إذا كان سببه المزيد من التدقيق والتأكد من صحة الإجراءات الدستورية والقانونية.

وأشار المصدر إلى أن اللجنة القانونية ستعقد اجتماعا آخر بعد غد الخميس من أجل استكمال جانب الطعن فى الدوائر الخمس، على أن تعقد اجتماعا نهائيا الأحد المقبل لإبراز التقرير النهائى لإحالة القانون إلى المحكمة الدستورية.

من جانبه، قال رئيس مجلس الأمة الكويتى، جاسم الخرافى، إنه سيرفع رسالة إلى أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، فى حالة عدم اكتمال نصاب جلسة مجلس الأمة اليوم، معربا عن اعتقاده أن أمير الكويت لن يتخذ إجراء عاجلا بهذا الخصوص، إلا بعد أن تتبلور الصورة التى يرى من خلالها مصلحة الكويت.

وأشار الخرافى - فى تصريح صحفى له اليوم الثلاثاء - إلى أن من يعتقد بأن التهديد والوعيد سيأتيان بنتيجة فهو مخطئ، لأن هذا الأسلوب لا يجلب إلا تأجيج الفتنة، وضرره سيكون على الكويت، معتبرا أن الخروج من الأزمة هو بالاعتماد على السمع والطاعة لأمير الكويت، لأنه يضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار.

من جهتها، عقدت كتلة الأغلبية الكويتية اجتماعا مع ممثلى النقابات والاتحادات العمالية بحثت فيه الإجراءات المستقبلية فى ظل الحراك السياسى الحالى، وذلك ضمن الخطوات التنسيقية التى تعهدت بها الكتلة مع جميع الأطياف الشعبية، وأعلن النائب الكويتى عبد الله الرومى، أنه سيحضر جلسة مجلس الأمة التى ستعقد اليوم، موضحا أن كتلة العمل الوطنى ستحضر رغم يقينها أن الجلسة لن تعقد بسبب عدم توافر النصاب، مشيرا إلى أن حضور الكتلة يأتى انسجاما مع بيانها السابق حول ضرورة تنفيذ حكم المحكمة الدستورية وما يتعلق بإبطال مرسوم حل مجلس 2009 وقسم الحكومة أمامه.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 07/08/2012
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com